

# أرشيف الشانخ

للمجلات الأدبية والثقافية العربية

الرئيسية • البلدان • المجلات • الكتاب • الفهارس • عن الموقع • دليل الموقع • About

كلمة أو عدة كلمات عناوين المقالات بحث البحث المتقدم

عرض

اختر سنة الإصدار

اسم المجلة

اختر بلداً

عنوان المقالة: اقتراحات لتطوير التعليم في البلاد العربية

بقلم: نوري جعفر

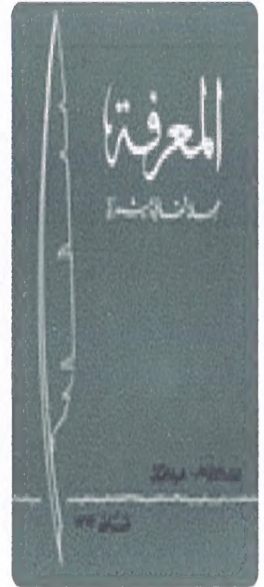
رقم العدد: 12

تاريخ الإصدار: 1 ديسمبر 1962

عدد المشاهدات: 79

## المعرفة

تصفح العدد



→ العودة لمقالات العدد

# اقتراحات لتطوير التعليم في البلاد العربية

للدكتور نوري جعفر



ARCHIVE

<http://Archivebeta.Sakhril.com>

يردد المرء حقيقة مسلما بها اذا ما قال بوجود صلة عضوية ( غير  
قابلة للتشكيك من الناحية الحياتية ) بين نظام الحكم ( وقاعدته الاجتماعية  
بالطبع ) في اي قطر من الاقطار وبين نظام التعليم فيه . ذلك لان التعليم  
— في واقعه وبعد التحليل الدقيق — وجه واحد من اوجه الحياة الفكرية  
العامة للمجتمع الذي ينشأ فيه وهو انعكاس للوضع السياسي العام يستند  
اليه ( من حيث وجوده ومظاهره ) ويسنده من حيث مفاهيمه واتجاهاته  
العامة . وهذا يعني — بعبارة أخرى — ان هنالك علاقة وثقى واثراً متقابلاً  
بين السياسة العامة للدولة وبين سياسة التعليم فيها . فاذا كانت السياسة العامة

\* تأخرت « المعرفة » في نشر هذا البحث القيم في موضوع جليل ، ويسرهما اليوم  
أن تنشره في عددها المنار .



تستند الى الشعب وتنبثق من مصالحه انتقت مصالح الحكومة بمصالح الشعب بفئاته المختلفة واتجهت جهودها المادية والفكرية نحو خدمة مصلحة المجتمع في جميع مناحي الحياة. واذا حصل العكس انفصلت مصالح الحكم عن مصالح اغلبية افراد الشعب وتمرضت هذه المصالح للفمط والاعتداء من قبل الحكومة ومن قبل الفئات التي تعبر الحكومة عن مصالحها السياسية والاقتصادية. ويتردى الوضع كثيراً اذا ما كان الحكم المحليون يعملون بدورهم لخدمة مصالح المستعمرين بشكل مغلف او مكشوف ( كما كان الوضع في بعض انحاء العالم العربي قبل حصوله على الاستقلال ) فيتخذ التعليم عندئذ — كما تتخذ مرافق الدولة الاخرى وسيلة لحماية تلك المصالح غير الشرعية عن طريق تثبيت الاوضاع الفاسدة التي تسندها ومحاولة استئصال الآراء الوطنية التي قنأهاضها بمختلف الوسائل الرجعية المتيسرة. وتصبح — بنتيجة ذلك علاقة الشعب بالحكومة كعلاقة الطير بالصائد لا كعلاقة الجيش بالقائد. كما تصبح مساعي الشعب الرامية لتحقيق مصالحته العليا منصبة على مناوأة الحكومة المتحفرة هي الاخرى لمناوآته.

كما ان المرء يردد ايضاً حقيقة اخرى مسلماً بها اذا ما قال ان من يتتبع تاريخ التعليم والمؤسسات الثقافية يلحظ ان انتشار التعليم قد سار جنباً الى جنب مع التطور الاقتصادي العام والتقدم الثقافي للجنس البشري. وقد تأثر التعليم — نوعه ومداه — بطبيعة المجتمع الذي نشأ فيه وبظروف عصره سياسياً ومن الناحية الاقتصادية. وكانت المدرسة — وما زالت — تعبيراً عن مصالح الفئسة الاجتماعية — القليلة العدد او الكثيرة — المرتبطة بالسلطة السياسية ذات النفوذ. فالمدرسة في القرون الوسطى مثلاً كانت — في اوربا — تعبيراً عن حاجات النظام



الاقطاعي وكبار رجال الكنيسة الكاثوليكية وعن مصالحها . ولم يكن بمستطاع جماهير الناس — آنذاك — ( وبخاصة القرويون والفلاحون ) في كل ذلك النظام ان يحصلوا على التعليم حتى في ابسط اشكاله وادنى مراتبه ذلك لان التعليم لم يكن خاضعا للوراثة بمعناها الحديث ، هذا بالإضافة الى ان لغة التدريس لم تكن هي نفسها لغة الجماهير كما ان محتوياته كانت بعيدة كل البعد عن مفاهيمهم وعن حياتهم الخاصة . ولم يكن من الجهة الثانية بمستطاع القرويين والفلاحين اقتصاديا وسياسيا ان ينشئوا مدارس لتعليم ابنائهم على غرار مدارس الاقطاعيين ورجال الدين . ولم تكن هناك — بالإضافة الى ذلك حاجة الى مثل ذلك التعليم . غير ان المجتمع الاوربي ( عندما بدأ يتحول ، على اثر الثورة الصناعية — من الزراعة الى التصنيع ومن الريف الى المدينة وعندما ظهرت الوجود فئة جديدة من التجار والحرفيين والصناعيين كقوة نشيطة اقتصاديا وكقوة سياسية ايضا على اثر الثورات الكبرى التي حصلت خاصة في انكلترا وفي فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ) استازمت طبيعته الجديدة توسعا في نطاق التعليم وتغيرا في محتوياته . وقد رافق ذلك وتبع عنه شمول التعليم — في مراحله البدائية ووفقا لمصالح الساسة الجدد — ابناء الفئة الاجتماعية الجديدة الصاعدة آنذاك التي تسلمت السلطة من الاقطاعيين وكذلك ابناء الفئات المحرومة وفي مقدمتهم العمال الذين بدأ ظهورهم بشكل واضح في تلك الظروف . واخذ التعليم — منذ ذلك الحين — يتسع ولكن بمحدود وبخاصة في طرفه الاعلى حتى قيام الثورات الحديثة في كثير من الاقطار في اعقاب الحريين العالميتين الاولى والثانية حيث اتسع نطاقه في تلك الاقطار وأصبح — في جميع مراحله — ملكا مشاعا لجميع المواطنين .

وفي ضوء ما ذكرنا نستطيع ان نعيد القول — لغرض التأكيد : بان



التعليم كان حتى منتصف القرن الماضي وفي جميع الاقطار ملكا خاصا لفئة قليلة من افراد المجتمع وكان ايضا مقتصرا على المراحل الاولى من التعليم في الامم الاغلب، وقد حصرت غاليتته في ابناء الساسة والمتنفذين ورجال المال وانحصر اغلبه في الذكور منهم دون الاناث وبخاصة في مراحلها الاخيرة . وكان الهدف الاساسي منه خدمة الازواضع السياسية والاقتصادية القائمة آنذاك وتثبيت حكم الاسر والبيوتات والضايعين بركابها. الامر الذي ادى بالحكومات حينئذ الى ان تفرض رقابة صارمة على التعليم وتبسط قبضتها الحديدية الجائرة على محتوياته وهيئاته التدريسية اي ان التعليم كان — بعبارة اخرى — ملكا للفئات المتنفذة في المجتمع سواء كان ذلك من حيث سعة ام من حيث محتوياته وادارته . ولم يسمح لابناء غير المتنفذين بالتزود منه الا اضطرارا وبشكل محدود للغاية وفي مراتبهم الاولى وبشكل يخدم من حيث الاساس مصالح المتنفذين . وسبب ذلك على ما يبدو هو ان التعليم نشأ ( في اوربا مثلا ) لتزويد الدولة بكبار الساسة والموظفين الذين كانوا في القرون الوسطى مثلا — وبخاصة بين القرنين السادس والثاني عشر — يتحدرون في العادة من الاسر الارستقراطية الزراعية وكبار رجال الكنيسة الذين استحوذوا على وظائف الدولة الكبرى الادارية والدبلوماسية والعسكرية والقضائية حيث لم يشاهد من بين هؤلاء — الا في حالات نادرة والا بعد ان يتزيا بزي الفئة المنفذة — من تنحدر من ابناء المراتب الاجتماعية الاخرى . ثم اتسع نطاق التعليم نسبيا واتسعت محتوياته ايضا منذ الثورة الصناعية ابتداء من القرن السادس عشر حيث برزت فئة التجار وارباب المال واصحاب المعامل . فاتسعت قاعدة التعليم — الدراسة الابتدائية لتشمل ابناء الفئات الدنيا بمقدار ما ينتفع بهم هؤلاء — واتسعت الى حد ما كذلك قمته — التعليم الجامعي — بحيث شمل ابناء الفئة الجديدة مع ما استلزمه ذلك من اضافة



في محتوياته فبعد ان كان مقصورا — من ناحية مناهجه — على الدين والآداب والفلسفة بشكلها الكلاسيكي المعروف — وهي التي تحتاج اليها الفئة الحاكمة القديمة اخذ يدخل في مناهجه العلوم والرياضيات والمواضيع الاجتماعية التي تحتاج اليها الفئة الجديدة . ولم يسمع في مرحلة التعليم العالي خاصة لابتاء الفئات الدنيا — الطبقة العاملة الناشئة حديثا اذ ذاك وطبقة الفلاحين القديمة — الا بمقدار والا على مضض ووفقا لمصلحة التنفيذ الجدد . وبقيت الحالة على ما هي عليه من حيث الاساس الى الوقت الحاضر في المجتمعات الاوربية التي لم تتغير انظمتها السياسية والاقتصادية تغيرا جذريا . وابتدعت وسائل جديدة — تحت ستار الانتفاع من العلم الحديث — لصدد جماهير الشعب عن مواصلة تعليمهم العالي وفسحت مجالات جديدة للتنفيذ واخرى لغيرهم : وفي مقدمة ذلك اختبارات الذكاء التي تستمد محتوياتها — كما سنرى — من بيئة التنفيذ ، والمدارس الخاصة — في انكلترا مثلا — لابتاء الساسة وكبار موظفي الدولة بما فيها من ارسناتية واجور باهظة ، والمدارس المهنية المختلفة التي تحول بين ابناء جماهير الشعب وبين مواصلة تعليمهم الجامعي .

غير ان الشعوب بنضالها المستمر العنيف والسلمي ارغمت حكوماتها ( بعد توضحيات قدمتها بمر الاجيال ) على توسيع نطاق التعليم ورفع مستوياته وتبديل الكثير من محتوياته وتحرره من كثير من القيود المادية والفكرية الى ان وصلت الحال الى ما هي عليه الآن والى ان اصبح التعليم ( من الناحية النظرية ) حقا مشروعا لجميع المواطنين تعترف به الدول على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية رغم اختلافها في تحديد مراحلها وتعيين محتوياته وتوفير امكانياته بحسب ظروفها الخاصة وانظمة الحكم فيها . على ان الدول التي ازدهر فيها التعليم



واسع نطاقه وتحسن نوعه قد جنت ثماره اليانعة فتقدمت بنتيجته ماديا ومن الناحية الثقافية . واخذ كثير من الدول الحديثة يدرك مع الزمن استحالة تقييد الفكر عند الانسان وتفاهة القيود الرسمية المفروضة عليه وبخاصة بعد ان تقطعت اوصال المسافات الشاسعة بين الدول بنتيجة العلم والتكنيك الحديث واتصلت اجزاء العالم ببعضها عن طريق النقل المادي والفكري وعن طريق الاذاعة ووسائل الطباعة والنشر الامر الذي جعل مستحيلا عزل الطلاب وهيئات التدريس في غرف الدرس بعيدا عما يجري حولهم في وطنهم وفي ارجاء المعمورة من حوادث وآراء .

ومن الجهة الثانية فان التعليم اخذ يرتبط اوثق الارتباط في كثير من الاقطار بتوجيه الطلاب توجيهها اجتماعيا سليما فرديا في آن واحد وبتمية مواهبهم واستثمار طاقاتهم الجسمية والفكرية استثمارا ايجابيا نافعا لهم ولمجتمعهم وبتشجيع مبادراتهم وتعويدهم على التفكير الذاتي المستقل ضمن حدود الجماعة وجعلهم مشاركين ايجابيا في عملية التعليم فكريا واداريا لافرادا سليبين يتلقون المعلومات النظرية الجامدة ويخزونها في اذهانهم لاعادتها في وقت الامتحان . كما ان التعليم بجانبه النظري الاكاديمي الفكري ( من ناحية المعلومات التي يلقها المدرسون على الطلاب ) اخذ هو الآخر ينفصل تمام الانفصال عن مقوماته القديمة المتعلقة بمجرد الحفظ الآلي التعلق بتدريب العقل على التذكر وتربية « ملكاته » الخاصة عن طريق التدريب الذي كان شائعا بين رجال التعليم في القرن الماضي والذي انهارت اسسه بنتيجة الابحاث الحديثة في التربية وعلم النفس . هذا بالإضافة الى العلاقة الوثيقة المتبادلة النفع تعليميا التي نشأت حديثا بين المدرسة والبيئة المحلية وعلى نطاق القطر في الادارة ومن ناحية عملية التعليم . كل ذلك ينصب بالدرجة الاولى على تربية الطالب تربية متعددة الجوانب متناسقة الاطراف : خلقيا وفكريا وجسميا وعاطفيا من الناحيتين الفردية والاجتماعية .



ولا بد — في معرض إعادة النظر في قضايا التعليم في البلاد العربية —  
ان تثبت اولاً الجوانب النظرية لفلسفة التعليم ( المستمدة بالطبع من فلسفة الحكم )  
وان نصوغ اهداف التعليم بشكل واضح ودقيق وان نهى ثانياً الوسائل اللازمة  
والظروف الملائمة ( في نطاق التعليم وخارجه ) لتحقيق تلك الاهداف من الناحية  
العملية وان نجعل ثالثاً تصرفات المشرفين على شؤون التعليم والمتعلقين بهم خارجة  
منسجمة مع تلك الاهداف وان نكون رابعاً جهاز مراقبة وتوجيه داخل عملية  
التعليم له من الكفاية المبنية والعملية ومن الاخلاص والاستقامة ومن الرغبة في  
العمل الجدي التواصل ما يمكنه من ممارسة مسؤولياته في مستوياته الرفيعة . وهذا  
يعني — بعبارة اخرى — ان المشرفين على شؤون التعليم — في شتى مواقعهم في  
اجهزته وبمختلف مراحل — يجب ان يحدوا في عملهم اليومي وفي الاطار العام  
لاتجاهات الدولة ما ينعكس على التوصل الى الاجابة الصحيحة — من الناحية البدئية  
العامية — عن الاسئلة التالية : اي مجتمع ذلك الذي تسعى الى تكوينه ؟ اي نوع  
من الاشخاص الذين نريد صوغهم فكرياً وجسمياً وعاطفياً ومن الناحية الاجتماعية  
لتكوين ذلك المجتمع ؟ اية عقبات ( مادية وثقافية مباشرة وغير مباشرة ) تعترض  
سبيلنا فيما يتعلق بالمجتمع الراهن وبالأشخاص الذين اوكل لنا امر تعليمهم ؟

وبقدر ما يتعلق الامر باللامع العامة للمجتمع الذي نرى ان تبذل الجهود  
( التعليمية وغير التعليمية ) لتكوينه يمكننا ان نقول : انه مجتمع ديمقراطي يتقن  
فيه استغلال الانسان لآخيه الانسان ( بجميع الاشكال ومختلف المجالات : مادية  
وثقافياً ) وما يرافق ذلك وينتج عنه من آثار سلبية تعرقل نمو الفرد والمجتمع على  
السواء . ولتحقيق ذلك في مداه الطويل لابد من العمل يوماً بيوم ( بمثابرة  
وتصميم ) على استئصال النزعات الضارة والاتجاهات الماكسة وتشجيع كل ما من



شأنه ان يوصلنا الى تحقيق ما نصبو اليه : آخذين بنظر الاعتبار ان التعليم عملية بطيئة وشاقة ذلك لان الفرد الذي نسمي الى تهيئته لتكوين المجتمع الجديد تركّز تصرفاته الفكرية — العاطفية خارج نطاق التعليم المدرسي — على ما يتعرض لتأثيره من اوضاع فكرية وعاطفية في البيت الذي ينشأ فيه والمائلة التي يتمي اليها . وهذه بدورها مستمدة من طبيعة حياة مجتمعية ماديا وفكريا بمقدار تعلقها بموقع تلك العائلة في المجتمع سياسيا واقتصاديا ومن الناحية الثقافية . ولهذا فان كل اضطراب او خلل ( برقل تحقيق المجتمع الديمقراطي الذي اشرنا اليه ) نشاهده في مزاج التلميذ وفي تصرفاته يعود بشكل مباشر او غير مباشر الى بيئته الاجتماعية العامة والخاصة . ولا يبالغ ذلك بالطبع — معالجة جذرية بناءة — الا عن طريق ازالة ركائزه الاجتماعية العامة بالعمل على تغيير عوامله البيئية المباشرة وغير المباشرة وتهيئة الظروف المثلى لاعادة سوغ مزاج التلميذ وتصرفاته بالشكل السليم . ولتكوين المجتمع الديمقراطي آتف الذكر لا بد اولا وقبل كل شيء ان تصبح الثقافة الديمقراطية باوسع مداها وتعدد وجوها ملكا مشاعا للمواطنين جميعا . شريطة الا يقتصر الامر في المدى البعيد على مجرد التمتع السليبي بها بل يتعداه الى المساهمة الايجابية الفعالة لنشرها وتطويرها وافساح المجالات عن طريقها لاستثمار اقصى حد مستطاع من طاقات الافراد ومواهبهم الموروثة والمكتسبة ومبادراتهم الخلاقية . رافق ذلك ونتج عنه — بالاضافة الى التقدم المادي والفكري العام — ان افراد الشعب المثقف يكونون اقدر من غيرهم على تفهم ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات واكثر ضبطا للنفس في تحمل مسؤولياتهم في حقول عملهم وفي مجالات المواطنة الاخرى . اذ لاشيء ينظرنا اكثر ضرراً في جسم المجتمع — من الناحية الداخلية — اثناء حركته الصاعدة البناءة من الاشخاص الجهلة



والخيارى المرددين والمتشاكين القاعدي همهم بأنفسهم وبمساكنات مجتمعهم غير المساهية  
نحو التقدم والانطلاق . ذلك لان الانسان يستطيع ان يصنع المعجزات من ناحية  
العلم والتكنيك اذا ماهيت له ظروف ملائمة للعمل وللحياة .

وفي ضوء ما ذكرنا نستطيع ان نقول : ان التعالم في العالم العربي يجب ان  
يكون في اتجاهاته العامة وطنياً وعلمياً وعاماً . ترتبط جوانبه النظرية بجوانبه العملية  
بالقدر المستطاع وبمقدار ما يتعلق الامر باعمار البلاد واستثمار موارده البشرية وثرواته  
المعدنية والنباتية والحيوانية وتطويرها . فنحن في حقل التصنيع نحتاج الى  
اختصاصيين في شتى فروع المعرفة وفي جميع مستويات الدراسة والى عمال فنيين  
ماهرين متعلمين والى مهندسين واطباء ومعلمين على نطاق واسع . بالإضافة الى الحاجة  
الى ادوات الصناعة واجهزتها التي ترى ان توضع الاسس العامة ونهيء الظروف  
لاتاجها محلياً وعلى نطاق اكبر في المستقبل البعيد . ونحن في حقل الزراعة —  
بامس الحاجة الى فلاحين متعلمين ملمين بأساليب الزراعة الحديثة ومشبعين بروح  
التعاون لخدمة المصلحة العامة لمجموعهم وللشعب . والى مشرفين ومنفذين يسرون  
ضمن الاطار الذي ذكرناه . مع العلم ان امكانيات البلد للنهوض والتطور غير محدودة  
في المرحلة التاريخية الراهنة . ولا شيء اجدى في هذا الباب من تعليم وطني شامل  
مستند الى العلم والتكنيك يستند ويستند اليه نظام — ياسي ديمقراطي سليم .

